الجـمهـورية الجزائريـــة الديـمقـراطيـة الـشـعبيـة

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail, de l'emploi et de la Sécurité Sociale

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

كلمة معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
السيد حسان تيجاني هدام

بمناسبة :

اليوم الدراسي حول :

"الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي"

الاثنين 23 سبتمبر 2019

بداية، أسمحوا لي أن أرحب بكم في مقر المركز العائلي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء،

أين نلتقي بمناسبة أشغال هذا اليوم الدراسي الذي يتمحور حول موضوع الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم) إلى الاقتصاد الرسمي (المنظم).

إن الاهتمام بمسألة الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي غير المنظم إلى الاقتصاد الرسمي المنظم، هو انشغال تتقاسمه كل الدول والمنظمات العالمية الناشطة في هذا الشأن.

وأبرز دليل على ذلك، إدراج هذه المسألة في إعلان المئوية لمنظمة العمل الدولية، الذي تبنته الدول الأعضاء خلال الدورة 108 لمؤتمر العمل الدولي، الذي تشرفت بتمثيل بلادي في أشغاله التي انعقدت بجنيف من 10 إلى 21 جوان 2019

إذ تم التأكيد عبر هذا الإعلان على أهمية وضرورة ترقية الإدماج الاجتماعي لعمال الاقتصاد الموازي ولعائلاتهم، ومرافقة تحويلهم إلى القطاع الرسمي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية إلى كل أفراد المجتمع ووضع أدوات شاملة للتنمية المستدامة.

السيدات والسادة الحضور،

إن الجزائر ومن منطلق المبادئ الكبرى لبيان أول نوفمبر الهادفة لإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية واجتماعية، عملت على وضع سياسات اجتماعية تضع العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية في صلب اهتماماتها.

وهي الأهداف التي تجسدت، لاسيما بفضل إرساء وتطوير المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية.

وتستفيد من خلالها كل فئات المواطنين من تغطية لجميع المخاطر والأداءات المتفق عليها دوليا.

إن هذه الجهود تؤكد التزام الدولة الجزائرية بالقيم والمبادئ الإنسانية والاجتماعية الواردة في إعلان "فيلادلفيا" (Philadelphie) والنصوص التأسيسية لمنظمة العمل الدولية، وكذا لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

السيدات والسادة الحضور،

لا يخفى عليكم أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا خلال العشريات الأخيرة، أدت إلى بروز أشكال من الاقتصاد الموازي، إضافة إلى نشاطات ومهن جديدة غير مدرجة في الإطار والتشريعات القانونية القائمة،

وبالتالي تقع تلقائيا خارج التغطية الاجتماعية سواء لأصحابها أو لذوي حقوقهم.

على الرغم من ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الاقتصاد الموازي يساهم بشكل غير مباشر في منح فرص عمل والحصول على مداخيل مالية لبعض الفئات الاجتماعية،

وهو ما جعل خبراء منظمة العمل الدولية يؤكدون على ضرورة تأطير هذا النوع من النشاط الاقتصادي ووضع الآليات الكفيلة بتحوله إلى الاقتصاد الرسمي.

من هذا المنطلق، عملت السلطات العمومية على وضع سياسات وتدابير تسمح باحتواء الاقتصاد غير الرسمي والتحكم في آثاره السلبية على الأفراد وعلى الاقتصاد الوطني.

وأذكر في هذا الصدد، الإجراءات الاستثنائية التي وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الرامية إلى تشجيع المؤسسات لولوج القطاع المنظم من خلال التصريح بنشاطها وكذا عمالها لدى الضمان الاجتماعي تسوية وضعياتهم تجاه الضمان الاجتماعي.

حيث منح هذا القانون العديد من التحفيزات والتسهيلات لدفع الاشتراكات مع الإعفاء من الزيادات والعقوبات، لتوسيع مجال التغطية الاجتماعية والاستفادة من الأداءات التي يقدمها الضمان الاجتماعي،

على صعيد آخر، فإننا نعمل على توسيع مجال الحوار مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وجميع الفاعلين في المجال الاقتصادي، بهدف إيجاد الحلول الممكنة التي تسمح باحتواء الاقتصاد الموازي وتأطير المهن والنشاطات الجديدة.

في هذا الإطار، يجدر التنويه بالاتفاقية التي تم إبرامها بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (كاسنوس) وقطاع الصناعات التقليدية والحرف، الرامية إلى توسيع التغطية الاجتماعية للحرفيين.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تبسيط إجراءات الانتساب، لاسيما للأشخاص الغير الأجراء، الذين يمارسون نشاطًا حرفيًا لحسابهم الخاص.

في ذات السياق، يولي قطاعنا أهمية بالغة لتعزيز التعاون مع قطاع الفلاحة ومختلف الفاعلين في هذا المجال، من أجل تحسيس الفلاحين وذويهم بضرورة الانتساب للضمان الاجتماعي، باعتبار أن هذا القطاع يشغل عددا هائلا من اليد العاملة.

وهو ما دفعنا إلى تخصيص ورشة في هذا اليوم الدراسي لمناقشة موضوع العمل الموازي في القطاع الفلاحي.

السيدات والسادة الأفاضل

لا يخفى عليكم أن بعض الأطر التشريعية التي تنظم عالم الشغل في بلادنا، تعود إلى أكثر من 30 سنة، وهو ما يحتم علينا تحيينها حتى تتوافق مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في بلدنا،

في هذا الإطار، سمحت اللقاءات المتعددة التي جمعتني بأصحاب المؤسسات الناشئة (Startups)، بتحديد جملة من الانشغالات والعوائق التي تحول دون تطوير هذه المؤسسات.

وإيمانا منا بقدرات هؤلاء الشباب الطموح ومساهمتهم الفعالة في استحداث الثروة وتطوير الاقتصاد الوطني، والاقتصاد الرقمي على الخصوص،

فقد أسديت التعليمات اللازمة لتسخير كافة الإمكانيات التي يمتلكها القطاع لتذليل هذه الصعوبات، وبالأخص، وضع الآليات والأطر التي تنظم هذه المهن الجديدة.

لذا أؤكد عزم السلطات العمومية على مواصلة وتعزيز التشاور مع مختلف الفاعلين، قصد مباشرة تفكير معمق حول الاقتصاد غير الرسمي وآليات انتقاله إلى الاقتصاد الرسمي.

إن لقاءنـــا بمناسبة هذا اليوم الدراسي، يمثل سانحة، وفضاء للتشاور، وتبادل المعلومات الإحصائية والمقاربات حول هذه الظاهرة، بغية إيجاد ميكانيزمات للحد من تفاقمها.

وأغتنم هذه الفرصة، لأتوجه إلى ممثلي القطاعات والمنظمات المهنية الحاضرين معنا، من أجل مساهمة فعالة وعملية للتكفل الأمثل وفي أقرب الآجال بالناشطين في الاقتصاد الموازي.

وأنا على يقين أن هذا اليوم الدراسي، ستنبثق عنه رؤى ومقاربات جديدة من شأنها المساهمة في هذا المجال.

وأخيرا، أتمنى لأشغالكم التوفيق والسداد.